



مجلة البحوث المالية

المجلد (23) – العدد الثالث – يوليو 2022

مدخل مقترح لتدنية التأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح
على التصنيف الائتماني

**A proposed approach to condemn the negative effects of earnings
management practices on the credit rating**

الباحثة / انجى عادل أبو العز

مرشح للماجستير

كلية التجارة – جامعة بورسعيد – قسم المحاسبة

إشراف

د/ مروى محسن

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

أ.د/ نبيل فهمي سلامة

أستاذ المراجعة ورئيس قسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة بورسعيد

رابط المجلة: <https://jsst.journals.ekb.eg/>

الملخص:

إن الأرباح تعد مؤشراً حاسماً عن أداء الشركات يعتمد عليها كافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستثمارية وبالتالي يكون لدى الإدارة دافع قوى للتلاعب في الأرباح للتأثير على قرارات المستثمرين ، لذلك ظهرت الحاجة إلى توفير المزيد من الائتمان ، والذي يتطلب توفير المزيد من المعلومات الدقيقة والقدرة على تحديد مدى إمكانيه المقترضين على السداد، وتأكيد جودة الأداء وسلامه المركز المالي، وفي ظل غياب المعلومات الائتمانية السليمة التي توفرها وكالات التصنيف الائتماني ترتفع مستويات المخاطرة كما أن عدم توفر آليات معتمدة لإحصاء المخاطر سيؤدي إلى عدم تحقيق الشفافية المطلوبة من أجل إدارة المخاطر الفردية والعامه وسيؤدي بالتالي إلى قرارات غير صائبة ومحافظ ائتمانية ضعيفة وبخاصة في المؤسسات المالية.

حيث يمثل هذا القطاع أهمية كبرى في الاقتصاد المصري وتسعى المؤسسات المالية إلى الحصول على التصنيف الائتماني معتمدة على عدد من المحاور الأساسية مثل الربحية والإيرادات، وتقييم جودة الأصول، وموارد المنشآت المالية (تمويل السيولة)، وكفاية رأس المال، وذلك للحد من المشكلات التي تواجهها في مصر.

الكلمات المفتاحية:

إدارة الأرباح، التصنيف الائتماني، مراقبة الائتمان



Abstract

Profits are a critical indicator of the performance of companies on which all parties dealing with the institution depend on them to make investment decisions. Therefore, management has a strong motive to manipulate profits to influence investors' decisions. Therefore, the need to provide more credit has emerged, which requires providing more accurate information and the ability to Determine the extent of borrowers' ability to pay, and confirming the quality of performance and the soundness of the financial position, and in the absence of sound credit information provided by credit rating agencies, the levels of risk rise, and the lack of approved mechanisms for quantifying risks will lead to the lack of transparency required for managing individual and general risks and will therefore lead This leads to incorrect decisions and weak credit portfolios, especially in financial institutions.

This sector is of great importance in the Egyptian economy, and financial institutions seek to obtain a credit rating based on a number of basic axes such as profitability and revenues, assessment of asset quality, resources of financial institutions (liquidity financing), and capital adequacy, in order to reduce the problems, they face in Egypt.

Key words: Profit Management, Credit Rating, Credit Watch

أولاً: مشكلة البحث:

توسع النشاط الاقتصادي منذ أوائل القرن العشرين بشكل متزايد توافقاً مع ازدياد حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة الاعتماد على الاقتراض لتمويل المشروعات الاستثمارية، ولقد أدت هذه التطورات إلى تعارض المصالح بين الأطراف المتعاملة مع المنظمة (الإدارة ومصالح حملة الأسهم) فقد تلجأ الإدارة إلى تعظيم منافعها الشخصية على حساب حملة الأسهم، وقد يظهر التعارض في المصالح بين المديرين والدائنين عندما يلجأ المديرون إلى استخدام التدفقات النقدية الواردة من الأموال المقترضة لتوزيع الأرباح على المساهمين. وقد يؤدي هذا التعارض إلى حدوث العديد من المشاكل التي تواجه المنظمات والتي يعد من أبرزها مشكلة إدارة الأرباح والتي تتم من قبل إدارة الشركة وقد ينتج عنها منافع قليلة في المدى القصير وظهور العديد من المشاكل التي تؤثر على أداء المنظمة في المدى الطويل، حيث تعبر إدارة الأرباح عن محاولة الإدارة للتأثير في الأرباح المفصح عنها، أو للتلاعب بها باستخدام أساليب محاسبية معينة للتأثير في الأرباح على المدى القصير (Michael. D,et al, 2007)

وفي ظل انتشار ظاهرة إدارة الأرباح فإن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار الاستثمار في شراء الأدوات المالية المصدرة، يدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية وبذلك ازدهر نشاط التصنيف الائتماني وتعددت أنواعه في الفترة الأخيرة ، بخاصة بعد انفتاح الأسواق المالية واندماجها ، وقد ظهرت العديد من الوكالات المحلية والعالمية التي تقوم بصناعة التصنيف الائتماني وإصدار درجاته الائتمانية ، ويعد من أبرز وكالات التصنيف الائتماني (موديز ، ستاندر آند بورز ، فيتش) ويمارس كل منها نشاطه في تقييم قدرة الدول والشركات و على الوفاء بالتزاماتها المالية بصورة دورية فيما يزيد عن 100 دولة، حيث تنتشر فروع هذه الوكالات في كثير من دول العالم Hooper, V, 2008

وتقدم وكالات التصنيف الائتماني للسوق تقييمها المستقل عن الجدارة الائتمانية للشركة وذلك استناداً إلى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل عام في القوائم المالية والمعلومات الخاصة ذات الصلة. ويتم تقييم احتمالية تأخر المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها المالية من خلال مراجعة العوامل المالية وغير المالية مثل بيئة الاقتصاد الكلي، وظروف السوق ، والاتجاهات التنافسية ، وحوكمة الشركات ، وآفاق النمو ، والعمليات وإدارة المخاطر ، وخطة العمل ، وقوائم المركز المالي. كما يتم إجراء مقابلات ومناقشات مع مديري الشركات للحصول على معلومات



وتوضيحات إضافية حول سياسات الإدارة والمواقف الحالية والخطط المستقبلية التي قد تؤثر على تقييم التصنيف الائتماني (Dimitrios. G, & Hang. P, 2017)

ورغم الدور الهام لوكالات التصنيف الائتماني لتوصيل معلومات دقيقة وسليمة عن الملاءة المالية للمؤسسات وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية إلا أنه ظهرت العديد من المشاكل وتم رفع العديد من القضايا ضد وكالات التصنيف الائتماني بسبب أخطاء تقييم التصنيف للعديد من المؤسسات ، لذلك ظهر ما يعرف بمراقبة الائتمان والذي يمثل مجموعة متنوعة من الآليات تقدمها وكالات التصنيف الائتماني بهدف مراقبة تقرير الائتمان للتحقق من أي تغييرات ائتمانية ، ولقد أصبح مراقبة الائتمان جزء لا يتجزأ من عملية التصنيف منذ أن تم الاعتماد عليه (Alfred. Z, 2018).

ثانياً: أهمية البحث

في ضوء مشكلة البحث تتمثل أهميته العلمية والعملية فيما يلي:

1- تتمثل الأهمية العلمية فيما يلي:

يمثل موضوع إدارة الأرباح إحدى القضايا الهامة التي استحوذت على الفكر المحاسبي على مدار سنوات عديدة ومتصلة ، ورغم ذلك توجد بعض الجوانب الهامة التي لم تتم مناقشتها في الأدبيات المحاسبية العربية والأجنبية تخص العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والتصنيف الائتماني ، كما لم توضح أي من الدراسات المؤشرات الواجب استخدامها عند تطبيق مدخل مراقبة الائتماني كجزء لا يتجزأ من عملية التصنيف الائتماني، وبذلك يعتبر هذا البحث من المحاولات الأولى التي تحاول التوصل لتوضيح تأثير ممارسات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني والحد من هذه الممارسات .

2- تتمثل الأهمية العملية في الآتي:

1- يعتمد المستثمرون وكافة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة على التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية، وبذلك فإن عدم دقة هذا التصنيف تضر بمصالح هذه الفئات والأطراف المتعددة.

2- ظهور العديد من القضايا ضد وكالات التصنيف الائتماني بسبب أخطاء تقييم التصنيف للعديد من المؤسسات، لذلك لابد من البحث عن محاولات لدعم عملية التصنيف الائتماني لتلك الوكالات.

3- تطبيق مدخل مراقبة الائتمان في المؤسسات المالية باعتباره إحدى القطاعات الهامة في جمهورية مصر العربية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي في استخدام مدخل مراقبة الائتمان للحد من التأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني بالمؤسسات المالية، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1- توضيح مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني.

2- عرض فلسفة وأبعاد مدخل مراقبة الائتمان.

إجراء دراسة ميدانية لاختبار مدى فعالية تطبيق مدخل مراقبة الائتمان في الحد من التأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني للمؤسسات المالية.

رابعاً: فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه تتمثل أهم فروض الدراسة في فروض العدم التالية:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير معنوي لممارسات إدارة الأرباح على جودة التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق مدخل مراقبة الائتمان على العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية.

الفرض الثالث: لا توجد فروق معنوية بين لآراء عينة الدراسة حول مدى تأثير مدخل مراقبة الائتمان في المؤسسات المالية المصرية.

خامساً: خطة البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفروضه، تتمثل خطة البحث فيما يلي:

المبحث الأول: مفهوم ومعايير التصنيف الائتماني وأهميته

المبحث الثاني: دعائم المدخل المقترح لتدنية تأثيرات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني

المبحث الثالث: دراسة ميدانية لقياس المردود الإيجابي للمدخل المقترح على جودة التصنيف الائتماني



المبحث الأول: مفهوم ومعايير التصنيف الائتماني وأهميته

تمهيد:

تقدم وكالات التصنيف الائتماني للسوق تقييمها المستقل عن الجدارة الائتمانية للشركة وذلك استناداً إلى المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بشكل عام في القوائم المالية والمعلومات الخاصة ذات الصلة. ويتم تقييم احتمالية تأخر المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها المالية من خلال مراجعة العوامل المالية وغير المالية مثل بيئة الاقتصاد الكلي، وظروف السوق، والاتجاهات التنافسية، وحوكمة الشركات، وآفاق النمو، والعمليات وإدارة المخاطر، وخطة العمل، وقوائم المركز المالي. كما يتم إجراء مقابلات ومناقشات مع مديري الشركات للحصول على معلومات وتوضيحات إضافية حول سياسات الإدارة والمواقف الحالية والخطط المستقبلية التي قد تؤثر على تقييم التصنيف الائتماني (Dimitrios. G, & Hang. P, 2017)، وبناء على ذلك سيتم تناول هذا المبحث من خلال البنود التالية:

أولاً: تعريف التصنيف الائتماني والجهات المستفيدة منه:

بعد صدور مؤشرات الجدارة الائتمانية لأول مرة من طرف John Moody عندما صنف سندات شركة السكك الحديدية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1909، انتشر التصنيف الائتماني للحكومات والمؤسسات والسندات على نطاق واسع وازدهر وتعددت أنواعه، وأصبح هناك العديد من الوكالات المحلية والإقليمية والعالمية التي تقوم به، وكل منها يمارس نشاطه في تقييم قدرة الدولة والشركات والمؤسسات المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية بصورة دورية في ما يزيد عن 100 دولة، حيث تنتشر فروع هذه الوكالات التي تتمتع بتأثير قوى في عالم المال واكتسبت ثقة الحكومات والمستثمرين في كثير في دول العالم. (Estrella A, 2000)

ثانياً: أهمية التصنيف الائتماني والمبادئ الأساسية التي تلتزم بها هيئات

التصنيف الائتماني

أصبحت التصنيفات الائتمانية المرتفعة التي تمنحها هيئات التصنيف الائتماني هدفاً في حد ذاته تسعى العديد من الشركات للحصول عليها، باعتبار هذا التصنيف شهادة دولية تؤكد حسن أداء الشركة وقوة مركزها المالي، إذ يعتبر التصنيف الائتماني للشركات من العوامل الهامة بالنسبة للشركة، نظراً لتأثيره المباشر على تقييم الأسهم والسندات لهذه الشركات، وبالتالي تأثيره

المباشر على قرارات المستثمرين فيما يتعلق باستثمارهم في هذه الشركات من عدمه، وبالتالي تأثيره المباشر على قيمة الشركة.

وتتمثل أهمية التصنيف الائتماني في أنه يسهل على الشركة الحصول على التمويل الذي تريده من خلال الأسواق المحلية أو الخارجية، وذلك لاعتماد كثير من الجهات الممولة (منشآت أو أفراد) على معرفة التصنيف الائتماني للجهة طالبة الاقتراض. ويساعد المقرض في تحديد خياره في شراء السند من عدمه، وتحديد الحكم في مستوى إدارة الشركة وجودتها وفعاليتها في تسيير أمورها. ويعكس قوة المركز المالي للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. ويعكس سمعة ومصداقية الشركة والموقع الريادي لها في السوق. ويمنح المستثمرون المزيد من الثقة في التعامل مع الشركة المصنفة بدرجة عالية، ومصداقية التصنيفات الائتمانية هامة لصغار المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم مصادر أخرى للمعلومات تساعدهم في اتخاذ القرار (He , G, 2018)

وتتمثل المبادئ الأساسية التي تلتزم بها هيئات التصنيف عند تحديد وتقييم التصنيف الائتماني للشركات في الموضوعية ، الاستقلالية والشفافية في توفير المعلومات ، درجة الإفصاح، واعتمادها على الموارد البشرية والمادية ذات الكفاءة والمصداقية والمنهجية والحيادية والتركيز على الأجل الطويل وليس التغيرات المؤقتة ، أي التركيز على العوامل التي تحدد مقدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المالية للغير أو العجز في تحصيل الديون من الغير سواء في المدى الزمني الطويل أو القصير، بمعنى آخر تستقرأ هيئات التصنيف الائتماني أمران أساسيان في عملية التقييم هما السمعة والقدرة على الدفع، فعند تساوى جميع المعطيات والظروف فإن التقييم الحالي للشركة يعكس سمعة وقدرة تلك الشركات بالالتزام بسداد ديونها لدى الغير أو تحصيل ديونها من الغير، وهذا يعكس من ناحية أخرى قدرة الشركات على الصمود بنجاح أمام الأزمات المالية والاقتصادية، وبالتالي القدرة على تمييز الشركات الناجحة ذات الجدارة الائتمانية الجيدة (أسامه مجدى فؤاد محمد أبو العلا، 2020)

ثالثاً: درجات وأنواع التصنيف الائتماني

ترجع أهمية درجات التصنيف الائتماني التي تمنحها وكالات التصنيف خصوصاً للحكومات والمؤسسات المالية والمصرفية إلى توقع حدوث مخاطر عدم الدفع بناءً على معايير كمية ونوعية، إذ أصبحت أسواق رأس المال حساسة لدرجة التصنيف الائتماني التي تصدرها وكالات التصنيف الائتماني، ذلك أنها تؤثر على قدرة الشركات والدول على الدخول إلى أسواق رأس المال العالمية والحصول على التمويل المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك فإن غياب المعلومات الكافية لاتخاذ قرار



الاستثمار في شراء الأدوات المالية المصدرة، يدفع المستثمر إلى اللجوء إلى التصنيف الائتماني لقياس مستوى المخاطر المالية وقدرة المدين على الوفاء بالالتزامات المالية ، كما أن تغيير السندات المصدرة يؤثر على أسعارها في أسواق الأوراق المالية (Ministry of Finance, 2009)، ويعتمد المستثمرون على درجات التصنيف الائتماني بصفقتها مؤشرا لمدى قدرتهم على استرجاع الأموال المستحقة لهم والتي قاموا باستثمارها، ونظير إجراء عمليات التصنيف تستخدم وكالات التصنيف الائتماني العالمية رموزا في شكل حروف أبجدية للدلالة على جودة الائتمان والتي تندرج ضمن نوعين من مستوى المخاطر الائتمانية وهي :

- درجة الاستثمار : مؤشر لانخفاض درجة المخاطر الائتمانية .

- درجة المضاربة: مؤشر لارتفاع درجة المخاطر الائتمانية

المبحث الثاني

دعائم المدخل المقترح لتدنية تأثيرات إدارة الأرباح على التصنيف الائتماني

تمهيد:

يعد التصنيف الائتماني المرتفع هدفا في حد ذاته تسعى العديد من الشركات للحصول عليه، على اعتبار أن هذا التصنيف يعد شهادة دولية تؤكد جودة أداء الشركة وقوة مركزها المالي، ويعتبر التصنيف الائتمان من العوامل الهامة بالنسبة للشركة ، نظرا لتأثيره المباشر على تقييم الأسهم والسندات لهذه الشركات ، وبالتالي تأثيره علي قرارات المستثمرين فيما يتعلق باستثمارهم في هذه الشركات من عدمه، وبالتالي يلعب التصنيف الائتماني دورا محوريا في دعم الشفافية بالأسواق المالية من خلال توفير المعلومات والبيانات لتحديد درجة المخاطر عن طريق ما تصدره هيئات التصنيف من تصنيفات (He,G, 2018)

ولتحقيق جودة التصنيف الائتماني تقترح الباحثة استخدام مدخل المراقبة الائتمانية الذي يقدم تصور لمدى ممارسة إدارة الأرباح، ويتسم هذا المدخل بأنه نظام تحذير لاحق يعتمد على مقاييس كمية لبعض مؤشرات تحليل القوائم بالمؤسسات المالية، حيث تحدد هذه المؤشرات قيمة معينة في الحالات الطبيعية، ومن ثم يكون الاختلاف عنها إشارة بوجود إدارة أرباح، ويتناول هذا المبحث أهداف ومبادئ المدخل المقترح لتدنية التأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى ذلك يتناول هذا المبحث تقييم النماذج المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية ، وذلك من خلال البنود التالية :

أولاً: دعائم المدخل المقترح لتحقيق جودة التصنيف الائتماني

تلعب وظيفة الائتمان دوراً هاماً في تحقيق أهداف المؤسسات المالية، حيث يسيطر الائتمان على معظم أصول هذه المؤسسات، كما يساهم الائتمان بالنصيب الأكبر من الدخل التشغيلي لهذه المؤسسات، ويواجه الائتمان تحدياً كبيراً وفجوة كبيرة في نماذج التصنيف الائتماني تسمح بحدوث التلاعب من قبل الإدارة عن طريق إدارة الأرباح، وتستهدف الباحثة من هذه الدراسة بناء مدخل مقترح للحد من هذا التلاعب، ويستهدف هذا المدخل ما يلي:

إدارة مخاطر التصنيف الائتماني حيث يقوم مدخل المراقبة الائتمانية على إدارة هذه المخاطر من خلال تقسيمها إلى ستة أنواع وفقاً لأنواع المخاطر ثم قياس هذه المخاطر والإفصاح عنها، وتمثل تلك المخاطر فيما يلي: (اسماء أحمد الصيرفي، 2018)

1- إدارة مخاطر الائتمان : وهي عبارة عن السياسات التي يتم تطويرها لضمان الاستمرار في منح القروض للغير في حدود المسموح به، ومن أهمها : الآليات المستخدمة في قياس مختلف مخاطر الائتمان (التصنيف الائتماني - المناقشات ذات الصلة وكيفية تأثيرها على تكلفة الأموال - القدرة على الحصول على التمويل) ، وآليات الرقابة اللازمة لتقييم أداء المحفظة (عرض لتصنيف المحفظة الائتمانية وفقاً للصناعة ونوع الائتمان والتركز الجغرافي) ، وإعادة هيكلة القروض (القروض المتعثرة والمقرضين الذين يعانون من صعوبات مالية، ومخصصات خسائر الائتمان.

2- إدارة مخاطر السيولة: وهي إطار يتم تطبيقه لضمان توافر النقدية للمقرضين والمودعين (مناقشة اختبارات السيولة واختبارات التعثر)، ودور لجنة الأصول والالتزامات، ومصادر النقدية والسيولة مثل الأوراق المالية المتاحة للبيع، وخطط التمويل الطارئة لتحديد كيف يمكن للبنك الاستجابة للتعثر المالي أو نقص السيولة باختلاف مستوياته.

3- إدارة مخاطر سعر الفائدة: وهي الأساليب المستخدمة لقياس ورصد التغيرات في سعر الفائدة، وإعادة تسعير الأصول مثل نماذج محاكاة الإيرادات وافترضاها، وتقدير القيمة الصافية للمحفظة ومناقشة الافتراضات المستخدمة في التقدير، والأدوات المستخدمة لإدارة مخاطر سعر الفائدة.

4- إدارة مخاطر السوق: ويقصد بها المخاطر التجارية وغير التجارية التي يتعرض لها البنك نتيجة الوجود في السوق، وتشمل وصف الأدوات المستخدمة لرقابة وإدارة التعرض لمخاطر السوق، ومناقشة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية، ومناقشة إدارة مخاطر التداول



(الإفصاح عن القيمة المعرضة للخطر إن وجدت)، ومناقشة مخاطر السلع الأساسية، ومناقشة مخاطر الأسهم، ومناقشة مخاطر ائتمان المصدر.

5- إدارة المخاطر التشغيلية: ويقصد بها السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر التشغيلية مثل، التدريبات المقدمة للحد من حدوث مخاطر التشغيل، وتقييم المخاطر التشغيلية والإفصاح عنها، وتحديد وإدارة المخاطر الرئيسية لرأس المال البشري، وتقديم معلومات عن معدلات دوران الموظفين وسياسات تقييم الأداء، والسياسات المتبعة للحد من مخاطر تكنولوجيا المعلومات، والاختبارات والإجراءات المستخدمة لضمان كفاية تكنولوجيا المعلومات.

6- إدارة المخاطر القانونية: ويقصد بها السياسات والإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية ومن أهمها أنواع المخاطر التي تغطيها سياسات المخاطر الائتمانية، ودور وظيفة إدارة المخاطر الائتمانية.

وترى الباحثة أن مدخل المراقبة الائتمانية يمكن أن يساهم في إدارة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية من خلال تصنيف هذه المخاطر وإدارتها، وقياس الإفصاح الكمي والنوعي عن المخاطر الائتمانية، وبما يساعد في حماية المستفيدين وإضافة القيمة للمنظمة، وذلك عن طريق إمداد المنظمة برؤية مستقبلية للعمل وتحقيق حالة من التحكم والثبات وتحسين عملية صنع القرارات، والتخطيط، وتحديد الأولويات بشكل أكثر شمولية، وفهم منظم لطبيعة الأنشطة، ووضع خطة للتعامل مع الفرص والتهديدات بالإضافة إلى أن إدارة المخاطر تساهم في تحقيق الاستخدام الكفء وتحديد وتوظيف رأس المال والموارد المتاحة بالمنظمة وحماية الأصول، وتطوير ودعم الأفراد وبناء قاعدة للمعرفة بالمنظمة وتعظيم الكفاءة التشغيلية، وذلك من خلال: أحمد عابد محمد عبد الباري، 2016)

ثانياً: أساليب المدخل المقترح لتحقيق جودة التصنيف الائتماني

تلتزم هيئات التصنيف الائتماني بالعديد من المبادئ الأساسية عند تحديد وتقييم التصنيف الائتماني للشركات تتمثل في: الموضوعية، الاستقلالية، الشفافية في توفير المعلومات ودرجات الإفصاح، واعتمادها على الموارد البشرية والمادية ذات الكفاءة، والمصدقية والمنهجية، والحيادية، والتركيز على الأجل الطويل وليس التغيرات المؤقتة، أي التركيز على العوامل الأساسية التي تحدد مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، والعمل على استخدام معايير ومبادئ محاسبية واحدة بحيث يمكن مقارنة نتائج التحليل المالي بين الشركات المختلفة.

ويعد من أبرز العناصر التي تركز عليها هيئات التصنيف الائتماني في تقييمها للجدارة الائتمانية للشركات احتمالية العجز في الوفاء بالتزامات المالية للغير أو العجز في تحصيل

الديون من الغير سواء في المدى الزمني الطويل أو القصير، بمعنى آخر تستقر هيئات التصنيف الائتماني أمران أساسيات في عملية التقييم هما السعة والقدرة في الدفع، فعند تساوى جميع المعطيات والظروف، فإن التقييم المالي للشركات يعكس سعة وقدرة تلك الشركات بالالتزام بسداد ديونها لدى الغير أو تحصيل ديونها من الغير، وهذا يعكس من ناحية أخرى قدرة هذه الشركات أمام الأزمات المالية، وبالتالي مواجهه أي تأثيرات سلبية لممارسات إدارة الأرباح .
(Staikouras,P.K.,2012)

ونتيجة للمشكلات الناتجة عن المخاطر الائتمانية والتي تواجهها المؤسسات المالية على مستوى العالم، أصبحت هناك حاجة ملحة إلى تحديد وقياس ومراقبة ضبط المخاطر الائتمانية وهو ما تكلفت به لجنة بازل بوضعها معايير وقواعد موحدة لضبط أداء العمل بهذه المؤسسات، بالإضافة إلى المحافظة على معدلات معينة من كفاية رأس المال، وقد تكون قادرة على تغطية الخسائر التي قد تترتب على هذه المخاطر الائتمانية، هذا وقد جاءت مقررات لجنة بازل II إدراكا لهذه المخاطر بوضع قضية إدارة المخاطر في صلب أحكامها، حيث أصدرت مبادئ عامة يجب على البنوك مراعاتها عند إعداد السياسات الائتمانية.

واتفاقا مع ما ورد من مبادئ تم اعلانها من قبل لجنة بازل، سوف تعتمد الباحثة على هذه المبادئ لوضع أسس وآليات المدخل المقترح على اعتبار أن هذه المبادئ قد ركزت على دعم مفهوم إدارة المخاطر الائتمانية، حيث تساهم هذه المبادئ في تطوير وضبط الأداء ككل بالشكل الذي يتناسب مع المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية، وهو ما يمثل أهم الأهداف الأساسية للمدخل المقترح للحد من مخاطر إدارة الأرباح، وعلى ذلك يمكن عرض هذه المبادئ على النحو التالي: (محمود محمد عبد الرحيم حسين، 2021)

المجال الأول: توافر مناخ ملائم لإدارة المخاطر الائتمانية

ويتطلب هذا المناخ موافقة مجلس الإدارة على السياسات الهامة لمنح الائتمان والتي تتمثل في:

- مدى استعداد البنك لتحمل المخاطر الائتمانية ومستوى الربحية نتيجة لذلك.
- تحديد أنواع الائتمان الممكن منحها للعملاء وللقطاعات والمناطق الجغرافية.
- وضع حدود قصوى لآجال منح الائتمان وأسس تسعير الائتمان.
- تحديد إرشادات عن نسبة القروض إلى الأصول أو نسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى الأصول، ونسبة كل نوع من أنواع الائتمان إلى إجمال المحفظة الائتمانية أو إلى حقوق الملكية.



- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقديمها والجهة التي تقيمها والعلاقة بين حجم الائتمان وقيمة الضمانات.

المجال الثاني: توافر المعايير الملائمة لمنح الائتمان:

وتتمثل أهم تلك المعايير فيما يلي:

- معلومات كافية لإجراء تقييم شامل لنوعية المخاطر المرتبطة بطالب القرض وإمكانية تصنيفه ائتمانيا وفقا لنظام التصنيف الداخلي بالبنك.
- الأهلية القانونية لطالب القرض لتحمل الالتزام وكذلك السمعة والخبرة والغرض من القرض، ومصادر السداد والتدفقات النقدية المتوقعة.
- طبيعة المخاطر الحالية والمستقبلية لطالب القرض للصناعة، ومدى الحساسية للتطورات الاقتصادية.
- مدى الالتزام بسداد الالتزامات السابقة.
- العلاقة بين المخاطر والربحية.

المجال الثالث: توافر إجراءات للتعامل مع الائتمان ومتابعته:

يتوجب العمل على توفير ما يلي:

- 1- توافر نظام للتعامل مع ملفات الائتمان ومستندات المديونية، فضلا عن متابعة تنفيذ الائتمان وفقا لشروط الائتمان، والتصنيف الداخلي له .
- 2- تسعير الائتمان وتحديد خصائص المحفظة الائتمانية وتحديد القروض المتعثرة ومدى كفاية المخصصات.

ثالثا: الآثار المترتبة على تطبيق المدخل المقترح

يؤدي تطبيق مدخل مراقبة الائتمان إلى الحد من العديد من المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات المالية نتيجة ممارسات إدارة الأرباح، وفيما يلي تعرض الباحثة أهم الآثار المترتبة على تطبيق هذا المدخل على النحو التالي: (يوسف صلاح عبد الله، 2018)

- 1- الحد من التأثيرات السلبية على قيمة المؤسسات المالية: إن وجود العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها الإدارة بغرض التأثير على الأرباح في المدى القصير يمكن أن تضر بالكفاءة الاقتصادية للمؤسسة المالية في المدى الطويل، فعلى سبيل المثال الجهود المبذولة من طرف الإدارة لزيادة الإيرادات في السنة الحالية قد يؤدي بالمؤسسة المالية إلى بيع المنتج في نهاية السنة الحالية بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم

- بيع نفس المنتج لنفس العميل في الشهر الأول من السنة التالية ، كما أن التلاعب بالمصاريف الاختيارية يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بأداء المؤسسة التشغيلي في المدى الطويل، وبالتالي نقص حصتها في الأسواق لصالح المؤسسات المنافسة .
- 2- خفض الصراع بين الملاك والإدارة : تعمل الإدارة بصفتها وكيل عن المساهمين وراعية لأموالهم المستثمرة ، لذا فمن المفترض أن تعهد بتحقيق مصالحهم وتحقيق أقصى قدر من الأرباح في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن الأهداف قصيرة الأجل ضرورية لتحسين الإنتاجية وصورة المؤسسات، وهنا تبرز إحدى المشكلات المرتبطة بعمل الإدارة والمتمثلة في التركيز على تحقيق الأرباح في الأجل القصير بهدف الحصول على أقصى قدر من المكافآت ، بدل من التركيز على نجاح الأداء الاقتصادي للمؤسسة في الأجل الطويل وهو ما يخلق نوع من الصراع بين الملاك والإدارة .
- 3- تخفيض التأثير على المركز المالي للمؤسسة المالية: تعتمد ممارسات إدارة الأرباح على التلاعب بالمستحقات المحاسبية وتعتبر ممارسة سلبية تهدم بها المؤسسة نفسها مما قد يؤدي إلى انهيار مركزها المالي وتعرضها للتعرش، وذلك نتيجة الإعلان عن أرباح وهمية مع القيام بتوزيعات نقدية على المساهمين الأمر الذي يؤدي إلى تآكل رأس مال المؤسسة المالية.
- 4- الحد من انتقال الثروة: قد تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى تحويلات في الثروة وتتم تلك التحويلات في ظروف غير عادلة، فقد يحصل المديرون على مكافآت خيالية لا تتوافق مع النتائج الحقيقية المحققة، كما أن ممارسات إدارة الأرباح ينتج عنها انتقال الثروة من المساهمين الجدد إلى المساهمين القدامى أو إلى الإدارة نفسها.
- 5- خفض تكاليف الوكالة الإضافية : نتيجة لإدارة الأرباح فإن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية لا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة وهو ما يؤدي إلى اتخاذ المستثمرين لقرارات غير ملائمة ، كما أن السلوك المتبع من قبل الإدارة لإخفاء الأداء الحقيقي للمؤسسة يخلق تكاليف وكالة إضافية مثل : تكاليف الرقابة على سلوك الإدارة للحد من ممارسات إدارة الأرباح، تكاليف لحل مشكلة سوء استخدام وتوزيع الموارد، تكاليف تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف ذوى العلاقة ، تكاليف الحصول على معلومات إضافية. (Rina B. Bukit, Takiah M. Iskandar, 2009)
- 6- التطبيق الجيد للحوكمة : أولى الفكر المحاسبي المهني اهتماما متزايدا بوضع مفهوم لحوكمة، فعلى صعيد الهيئات والمؤسسات المالية، وصف بنك التسويات الدولية التي



تعمل تحت سلطته لجنة بازل للإشراف المصرفي ، حوكمة البنوك على أنها : الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة ، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك ، والتشغيل ، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين السائدة ، وما يحقق مصالح المودعين، هذا ويؤدي التطبيق الجيد للحوكمة في المؤسسات المالية إلى آثار إيجابية متعددة ومختلفة مرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أموال المؤسسات وأصولها، مما يعزز الاستقرار المالي، ومن ثم الاستقرار الاقتصادي للدولة، ويمكن توضيح أهم هذه الآثار على النحو التالي : (علاء على أحمد حسنين، 2016)

- زيادة قدرة المؤسسات المالية على منح التمويلات اللازمة للجهات المقترضة التي ستتعامل معها بشكل أكثر شفافية، مما ينعكس على انخفاض درجة المخاطر عند تعاملها مع البنوك، فضلاً على أنها ستكون أكثر دقة في دراسة حالات المقترضين، ومن ثم الحد من التعثر وانخفاض مستوى مخاطر الائتمان، الذي يؤثر بالتبعية على تعظيم أرباحها التشغيلية السنوية.
- وجود إدارة رشيدة وتوزيع أفضل للموارد، مما يساعد على رفع مستوى الأداء المالي والإداري للمؤسسات المالية، وحمايتها من مشاكل تعرضها للعسر المالي ومشاكل السيولة، وبالتالي حمايتها من الإفلاس وسوء الاستخدام والاختلاس.
- توافر الإفصاح والشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات المالية، مما يعزز الثقة بأدائها.
- وبناء على ما سبق يمكن القول إن مدخل مراقبة الائتمان يحقق العديد من المزايا للمؤسسات المالية ويعمل على الحد من التأثيرات السلبية لإدارة الأرباح.

المبحث الثالث: دراسة ميدانية لقياس المردود الإيجابي للمدخل

المقترح على جودة التصنيف الائتماني

تمهيد:

إن التطبيق الفعلي للمدخل المقترح يحتاج إلى دليل علمي حول مدى صلاحية استخدامه في ظل آليه التطبيق التي اقترحتها الباحثة سابقاً، وهذا عن طريق تحديد واختبار فروضه وتقييم مدى صحتها وإثباتها، وقد خلصت الدراسة النظرية إلى استنباط مدخل مقترح للحد من التأثيرات السلبية لإدارة الأرباح على جودة التصنيف الائتماني بالمؤسسات المالية، لذا يستهدف هذا المبحث إلى

عرض منهجية الدراسة الميدانية المتمثلة في مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات وصياغة الفروض الاحصائية من خلال البنود التالية:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يعبر مجتمع الدراسة عن كافة المفردات أو العناصر التي تتوافر فيها خصائص ظاهرة معينة، وفي إطار صعوبة جمع البيانات من مجتمع الدراسة بشكل شامل يتم اللجوء الى استخدام أساليب المعاينة الاحصائية وهي عملية اختيار جزء من المجتمع للاستدلال على خواص المجتمع بأكمله عن طريق تعميم نتائج العينة.

وفي الدراسة الحالية، يعتبر مجتمع الدراسة في كافة العاملين بالشركات الخاصة بتداول الأوراق المالية ومعدي القوائم المالية بالشركات وكذلك السادة العاملين بالبنوك التجارية بأقسام التصنيف الائتماني، بالإضافة الى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية ذوي الاهتمام بموضوع الدراسة. والجدير بالذكر أن مفردات المجتمع في هذه الدراسة يتجاوز 10000 فرد، فضلاً عن صعوبة الوصول إليهم. ومن ثم يمكن للباحثة الاعتماد على أسلوب المعاينة الاحصائية واختيار عينة عشوائية بشرط ألا تقل عن 384 مشاهدة.

وبالتالي، قامت الباحثة بصياغة وتصميم قائمة الاستقصاء موجهة الى هؤلاء العاملين بالشركات الخاصة بتداول الأوراق المالية ومعدي القوائم المالية بالشركات وكذلك السادة العاملين بالبنوك التجارية بأقسام التصنيف الائتماني، بالإضافة الى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية ذوي الاهتمام بموضوع الدراسة، واعتمدت الباحثة على توزيع قائمة الاستقصاء على المستقسي منهم وجهاً لوجه وذلك اعتماداً على العينة العشوائية المنتظمة (كل خمسة أفراد تمت مقابلة واحد منهم). وفي هذا الصدد، تم توزيع الاستقصاء على مجموعة من المستقسي منهم بمجتمع الدراسة وقد بلغ عددهم 414 فرد، فقط 373 منهم من قبل الاجابة على الاستقصاء، وباستبعاد 25 استبيان مفقود البيانات (اجابات منقوصة) تبين أن العينة النهائية صالحة التحليل تبلغ 348 مشاهدة.

ثانياً: أسلوب الدراسة الميدانية:

تحقيقاً لأهداف الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة من خلال مجتمع الدراسة، وقد تم تصميم قائمة الاستقصاء مروراً بعدة مراحل، تتضح كما يأتي:



تم الاضطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم استخلاص أهم العناصر والمتغيرات ذات الأهمية لفكرة الدراسة، ومن ثم روعي أن يتم تقسيم قائمة الاستقصاء الى قسمين:

القسم الأول: يتكون من أسئلة قائمة الاستقصاء حسب مقياس ليكرت الخماسي على خمسة أوزان { (5) موافق تماماً، (4) موافق، (3) محايد، (2) غير موافق، (1) غير موافق على الإطلاق } وذلك لضمان الحصول على بيانات متصلة من اجابات المستقصي منهم، وذلك لإعطاء أكبر قدر من الحرية لمفردات العينة عند الإجابة عليها ولكي تكون النتائج أكثر دقة، حيث كان الاعتماد على مقياس ليكرت بالدرجة الأولى لتحويل البيان الوصفي إلى بيان كمي يمكن التعامل معه احصائياً.

القسم الثاني: يتكون من بيانات عامة تتمثل في: العمر والمستوى التعليمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

تضمنت بنود قائمة الاستقصاء المرتبطة بموضوع البحث التي تم الاعتماد عليها في الدراسة نوعاً واحداً من الأسئلة تمثلت في الأسئلة المغلقة، نظراً لسهولة الإجابة على مثل هذا النوع من الأسئلة مقارنة بالأسئلة المفتوحة، علاوة على أن احتمالات عدم الادراك الكافي بالنسبة لموضوع الدراسة من جانب المستقصي منهم لبعض الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء قد يبرز أهمية الاعتماد على الأسئلة المغلقة لاستيفاء البيانات المطلوبة لإتمام الدراسة، وقد تضمنت قائمة الاستقصاء أربعة متغيرات رئيسية تشمل (22) عبارة، ويوضح الجدول الآتي الوزن النسبي لمتغيرات قائمة الاستقصاء.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة الميدانية فقد اعتمدت الباحثة على نوعين من أساليب جمع البيانات وهما:

أسلوب الدراسة المكتبية:

تم استخدام هذا الأسلوب من أجل تكوين الإطار المنهجي للدراسة للوقوف على المفاهيم النظرية للمتغيرات محل الدراسة، وفي سبيل ذلك فقد اضطلعت الباحثة على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ولذا فقد تمثل أسلوب جمع البيانات وفقاً للدراسة المكتبية في الاضطلاع على الكتب والمراجع التي يمكن أن تخدم طبيعة الدراسة، بالإضافة إلى الرجوع الى شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).

أسلوب الدراسة الميدانية:

اعتمدت الباحثة هنا في جمع البيانات التي تخدم طبيعة الدراسة على قوائم الاستبيان حيث تم توجيه مجموعة من الأسئلة التي تعبر عن طبيعة متغيرات الدراسة الخاضعة للاختبار في ضوء مقياس ليكرت الخماسي. ويمكن للباحثة توضيح متغيرات الدراسة الخاصة للاختبار والرمز الاحصائي المعبر عن كل متغير من المتغيرات

ثالثاً: التحليل العاملي لمتغيرات الدراسة:

يهدف التحليل العاملي الاستكشافي الى اختزال عدد العوامل، وتقييم خطي متعدد العوامل التي يوجد بينها ارتباط، وتقييم وفحص النماذج الأحادية، وتقييم الصدق البنائي في قائمة الاستقصاء، وكذلك دراسة علاقة العوامل أو فحص نموذج الدراسة، بالإضافة الى تطوير المفاهيم النظرية، واثبات النظرية المقترحة. وبالتالي، يتم استخدامه لتقليل عدد العوامل التي تبني النموذج ولتجميع العوامل التي لها نفس الخصائص معاً من أجل تحديد العوامل التي لها أكبر الأثر وتبقى في النموذج، وأي العوامل لها تأثير ضئيل أو ليس لها تأثير، وبالتالي يتم استبعادها من النموذج، ومن ثم الحصول على نموذج للعوامل الأكثر فعالية (Henson and Roberts, 2006).

وفي اطار الدراسة الحالية، تم استخدامه لتحديد العوامل الرئيسية التي حددت متغيرات الدراسة والتباين الذي تفسره العوامل المحددة، وذلك بالاعتماد على تحليل المكونات الأساسية والذي يعتمد على بناء نموذج تستند فيه العوامل الى التباين الكلي ومقياس KMO Kaiser-Meyer-Olkin والذي يسعى الى قياس كفاية العينة وملاءمتها، وحتى تكون البيانات صالحة للاستخدام يجب ألا تقل قيمته عن 0.5 وباستخدام التحليل العاملي الاستكشافي ببرنامج SPSS V 26 لعينة قوامها (348 مفردة، 22 عبارة). وكانت نتائج التحليل العاملي على النحو التالي:

جدول (1): نتائج مقياس KMO & Bartlett's Test لمتغيرات الدراسة

Bartlett's Test		معامل KMO	الأبعاد والمتغيرات
مستوى المعنوية	مربع كاي		
0.000	123.768	0.642	مقياس ممارسات ادارة الأرباح (المستقل):
0.000	368.986	0.794	مقياس جودة التصنيف الائتماني (التابع):
0.000	826.433	0.868	مقياس مدخل مراقبة الائتمان (المعدل):
0.000	593.925	0.842	مقياس الآثار المترتبة على تطبيق مدخل مراقبة الائتمان (المستقل):



يوضح الجدول السابق أن مقياس KMO لكافة المتغيرات المدرجة بالدراسة أكبر من 0.5 بالإضافة الى أن نتائج اختبار Bartlett's Test لكافة أبعاد ومتغيرات الدراسة معنوية، وبالتالي فإن البيانات ذات جودة عالية وصالحة لأجراء اختبار التحليل العاملي الاستكشافي.

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات قائمة الاستقصاء:

الإحصاءات الوصفية تهدف الى عرض ملخص لطبيعة مفردات عينة الدراسة وتنظيمها بهدف التعرف على طبيعة عينة البحث التي تم دراستها واختبارها وكيفية وتوزيعها، وتتمثل أهم هذه الاحصاءات الوصفية في كل من مقياس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. وتتمثل أهم مقاييس النزعة المركزية في الوسط الحسابي، حيث يعبر عن متوسط قيمة المشاهدات بالعينة. بينما تتمثل أهم مقاييس التشتت في الانحراف المعياري حيث يعتمد على استدلالاته على جميع قيم بيانات العينة. وبالتحديد على انحرافات المشاهدات عن وسطها الحسابي. وبالتالي، يمكن للباحثة عرض الاحصاءات الوصفية لكافة المشاهدات بعينة الدراسة للمتغيرات الأربعة الأساسية للاستبيان الخاص بالدراسة من خلال عرض التكرارات والنسب والوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف لكل سؤال داخل المتغيرات الأربعة لأداة الاستقصاء

عدم وجود قيم مفقودة أو قوائم غير مكتملة داخل عينة الدراسة والبالغ عددها 348 مفردة، ويرجع ذلك الى قيام الباحثة بتوزيع الاستقصاء عن طريق المقابلات الشخصية. فيما يخص ميول مفردات العينة نحو الاجابة على عبارات المقياس نحو اتجاه معين، فقد كانت الاجابة على كافة عبارات المقياس تميل نحو المتوسطات الايجابية (موافق & محايد)

الخلاصة والنتائج والتوصيات:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في التعرف ولتحقيق الهدف الرئيسي للبحث تم تقسيم البحث المبحث الأول بتعريف التصنيف الائتماني والجهات المستفيدة منه ، وأهمية التصنيف الائتماني والمبادئ الأساسية التي تلتزم بها هيئات التصنيف الائتماني ، إضافة إلى ذلك تناول المبحث درجات وأنواع التصنيف الائتماني أهداف ومبادئ المدخل المقترح لتدنية التأثيرات السلبية لممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى ذلك تم تناول تقييم النماذج المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية ، فيما عرض المبحث الثاني آلية المدخل المقترح من خلال توضيح مؤشرات وخطوات

مدخل مراقبة الائتمان وعرض مقومات المدخل والنتائج المترتبة على تطبيقه في المؤسسات المالية.

وتوصلت الباحثة الى مجموعه من النتائج تمثل أهمها فيما يلي:

1- تعد إدارة الأرباح من التحديات التي تواجهها الأسواق المالية، نظرا لآثارها السلبية على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وتلجأ المؤسسات المالية إلى تطبيق أساليب إدارة الأرباح لتحسين صورتها أمام أصحاب المصلحة.

2- يقوم مدخل مراقبة الائتمان على إدارة مخاطر التصنيف الائتماني المخاطر من خلال تقسيمها وفقاً لأنواع المخاطر ثم قياس هذه المخاطر والإفصاح عنها.

3- يساهم مدخل مراقبة الائتمان في تحقيق جودة الائتمان وذلك من خلال توفير معلومات موجزة حول عملية التصنيف الائتماني الداخلية وشرح كيفية تصنيفه، والإفصاح عن إجمالي مخاطر الائتمان لكل فئة من فئات الأصول.

وتوصي الباحثة بالسعي نحو تطبيق مدخل مراقبة الائتمان لتحسين جودة التصنيف الائتماني بالمؤسسات المالية وضرورة استحداث قاعدة بيانات لدى إدارة البورصة المصرية عن الشركات المصرية المدرجة تحتوى على بيانات عن ممارسات إدارة الأرباح ، والتصنيف الائتماني للشركات.



المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد عابد محمد عبد الباري، "تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 7، العدد 3، 2016، ص ص : 179-182.
2. د. اسماء أحمد الصيرفي، " أثر مستوى إفصاح البنوك التجارية عن ممارسات إدارة المخاطر على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية"، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد 2، المجلد 2، ديسمبر 2018، ص 152.
3. د. علاء على أحمد حسنين، "قياس العلاقة بين التطبيق الإلزامي لقواعد حوكمة البنوك ومستويات مخاطر الائتمان المصرفي وانعكاساتها على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري: دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 20، العدد 4، 2016، ص ص : 235-242.
4. د. محمود محمد عبد الرحيم حسين، " أثر الإفصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية "، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد 4، أكتوبر 2021، ص ص : 140-142.
5. د يوسف صلاح عبد الله، " دور لجان المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة في إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية " : دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين" ، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد 4، المجلد 22، 2018، ص ص : 13 - 14.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Alfred. Z, "Do Firms Manage Earnings to Influence Credit Ratings Evidence from Negative Credit Watch Resolutions" , **The accounting review** , Vol. 93, No. 3,2018.
2. Dimitrios. G, & Hang. P, " Credit Ratings and Earnings Management around IPOs" , **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol.44, No.1, 2017.
3. Estrella A, "Credit Ratings and Complementary Sources of Credit Quality Information", Basel Committee on Banking Supervision, **Working Papers**, Bank of International Settlements, 2000, P: 15.
4. He , G." Credit rating and managerial voluntary disclosures", **financial review**,Vol.53, No.2, 2018, Pp:337-378.
5. Hooper, V, "Sovereign rating changes Do they provide new information for stock markets", **Economic Systems**, Vol.32, No.2,2008.
6. Michael. D,et al, " Earnings Management and its Implication", **The CPA Journal** , 2007. Available at: www.highbeam.com/doc.
7. Ministry of Finance, "Report of the Committee on Comprehensive Regulation for Credit Rating Agencies", **Ministry of Finance**, New Delhi 2009, P: 14.
8. Rina B. Bukit, Takiah M. Iskandar, " Surplus Free Cash Flow, Earnings Management-9 and Audit Committee", **Journal of Economics and Management**, 2009, 3(1), 208.
9. Staikouras,P.K.," A theoretical and empirical review of the EU regulation on credit rating agencies", **Financial markets , institutions & instruments**, Vol.21,No.2,2012,Pp:71-155.